"تقويم خدمات الرعاية الاجتماعية المدرسية بمدرسة المتفوقين الثانوية فى العلوم والتكنولوجيا "

أحمد عاطف أحمد لبشتين

مقدمة :

لقد ارتبطت الرعاية الاجتماعية باستقرار الانسان منذ التاريخ البعيد حيث نشأت المجتمعات ، وفى أطارها أخذت الرعاية الاجتماعية مفهوماً تقليدياً يتلخص فى مساعدة الانسان لأخيه الانسان ، ثم تطورت الحياة الاجتماعية وتطور معها مفهوم الرعاية الاجتماعية عبر العصور المختلفة من الحضارات القديمة (الفرعونية ، الاغريقية ، الرومانية) ثم الأديان السماوية (اليهودية – المسيحية – الأسلام) ثم أوربا (انجلترا – أمريكا – فرنسا ....ألخ) إلى ان وصلت الى ما هى عليه الان .

ومع بدايات النصف الاول من القرن الماضى ، أصبحت الرعاية الاجتماعية تمثل اطار لعلم حديث النشأة ، فرض أهميته على غالبية التخصصات والمهن الانسانية وخاصة الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والتربية والاقتصاد وعلم النفس وغيرها من التخصصات .

وتأخذ الرعاية الاجتماعية فى وضعها الحالى مفهوماً يؤكد على أنها مركب من النظم الاجتماعية يتضمن إطاراً واسعاً من المهن والأعمال التى تهتم بمساعدة الناس عن طريق تقديم أنواع الخدمات الموجهة وإحداث التغيير الاجتماعى وتدعيم وتقوية الضبط الاجتماعي من أجل رفاهية الأنسان فى المجتمع .

ورغم ما يثار من جدل حول علاقة الرعاية الاجتماعية بمهنة الخدمة الاجتماعية إلا أنه يمكن القول بأنه نشاطات الرعاية الاجتماعية التى مارستها الجماعات والمجتمعات الانسانية من فجر التاريخ هى البذور الأولى التى نبتت عنها الخدمة الاجتماعية ، والجهود المتواصلة فى مواجهة المشكلات الإنسانية ، والتغيرات السريعة التى صاحبت الثورة الصناعية ، ومع تطور المهن المختلفة ومنها مهنة الخدمة الأجتماعية ظهرت العديد من الاتجاهات الحديثة فى كل من الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية اثرت فى مفهومها وخصائصها وأهدافها .(١)

وتوفر الرعاية الاجتماعية للإنسان ، ومساعدته على حسن الإفادة من هذه الاشكال من الرعاية الاجتماعية ، والتخلص من المشكلات التى تحول بينه وبين أن يعيش حياة مريحة خالية من كافة الضغوط والتوترات ، وأشكال المعاناه والالام التى تعوقه عن الاستفادة الكاملة من طاقاته وقدراته لتحقيق أماله وطموحاته ، وتحقيق مصالح وامال الجماعات التى ينتمى إليها والمجتمع الذى يعيش فيه (٢) .

تطور الرعاية الاجتماعية فى مصر :

تمثل مصر نموذج الدول النامية فى مجال الرعاية الاجتماعية ، ولكنها ليست نموذجاً معبراً عن جميع الدول النامية بسبب الاختلافات والتباينات فى مستويات التطور والايديولوجيات فى هذه الدول ، ومع مطلع القرن العشرين حدثت تطورات ملحوظة بالنسبة للنشاط الأهلى (الخاص) كرافد اخر فى مجال تقديم الرعاية إلى جانب الدولة ومؤسساتها ، وبعد عودة الكثيرون من االمصريين من الخارج وخاصة من بريطانيا وأوربا بعد أن وقفوا على حركة الرعاية الاجتماعية ساهموا بخبراتهم فى حركة النشاط الاجتماعى فلقد أدرك هؤلاء الرواد ضخامة المشكلات الاجتماعية فى مصر ودعوا إلى إنشاء وتكوين حركة المحلات الاجتماعية متأثرين بما كان سائد فى حركة المحلات الاجتماعية فى لندن فقاموا بأنشاء مجلة إجتماعية للنهوض بحوال المجتمع عن طريق الالتحاق المباشر بين المثقفين والفقراء من سكان الاحياء المختلفة وإكسابهم العديد من المهارات وتعليمهم وتدريبهم داخل المجلة علاج مشكلاتهم بإنفسهم فأنشئوا فى ١٩٣١ أول مجلة اجتماعية فى حى اجتماعية فى حى الطيبى ومجلة أخرى فى القللى وثالثة فى مصر القديمة وعرفت باسم " أحمد حسين " وبصفة عامة لم يكتب لهذه الحركة الانشار .[٣]

وكان الهدف من إنشائها هو تعميق الصلة والعلاقات بينهم وبين المجتمع المحلى خصوصاً فى بعض الأنشطة الثقافية واترويحية . وقد تبين لهؤلاء الرواد ما يعانيه الشعب المصرى من مشكلات وأفات اجتماعية ، فتوجهت كل اهتمامهم للمساهمة فى رفع المعاناة والحد منها ، والقضاء على الظواهر والمشكلات ، فاختاروا بعض الأحياء الفقيرة لتكون مركزاً لنشاطهم . وقد أنشئت أول مجلة اجتماعية فى مصر عام ١٩٣١ عرفت بمجلة الرواد فى أحد الاحياء القديمة فى القاهرة ، وكان أهم أغراضها :

١. القيام بالدراسات الاجتماعية عن المشكلات التى يعانيها أهل الحى .
٢. الكشف عن الموارد والإمكانات والطاقات المحلية التى يمكن استغلالها بطريقة فاعلة لحل المشكلات
٣. نشر الأفكار الاجتماعية السليمة ، ونبذ الأفكار الخاطئة عن طريق بث الوعى .
٤. تقديم مجموعة من الخدمات فى المجال الترويحى ، وشغل أوقات الفراغ لمختلف فئات الأعمار من سكان الحى .
٥. تأكيد المثل العليا عن طريق عمليات الاتصال الشخصى بين الرواد وسكان الحى .[٤]

وفى هذا الاطار قامت جماعة من المصلحين بإنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى عام ١٩٣٦ ، بغرض تقديم بعض الخدمات وصور الرعاية للجماهير . كما قامت هذه الجمعية

بإنشاء أول مدرسة للخدمة الاجتماعية فى مصر فى عام ١٩٣٧ ، كما تبنت هذه الجمعية أيضاً تجربة إنشاء " المراكز الاجتماعية فى القرى ، وبدأ العمل فى أول مركزين اجتماعيين تم انشائهما فى عام ١٩٣٩ بقريتى " المناديل وشطانوف " وذلك لتوفير مختلف الخدمات التى تحتاج إليها القرية من خلال الاستعانة بالإمكانيات المحلية . وقامت التجربة على الأسس التالية :

١. أن يشترك الاخرين مع الاخصائين الاجتماعيين فى جميع خطوات الاصلاح حتى تتكون لديهم الرغبة فى تغيير الاوضاع القاسية التى كانوا يعيشوا فيها .
٢. ان تكون البرامج شاملة جميع الجواب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية .
٣. ان يكون الاصلاح على أساس من البحث العلمى ويشترك فيه فنيون من المهن التى تقدم خدمات للقرية .

وفى عام ١٩٣٩ أنشئ أول مكتب للخدمة الاجتماعية للأحداث يتبع الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .[٥]

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وتزايد التواجد العسكرى لجيوش الحلفاء فى مصر فتحت الفرصة أمام الكثير من المصريين للعمل فى فيالق العمال التى فى خدمة جنود الاحتلال مما ساعد على التخفيف من مشكلة البطالة ، كما ازدهرت العديد من الحرف والصناعات ، وصاحب ذلك حالة من الرواج الاقتصادى المؤقت فى البلاد ، وانخفاض حدة السخط والتذمر فى صفوف العمال والفلاحين ، ومن ناحية أخرى سعت الحكومة إلى توجيه مزيد من الاهتمام بالأحوال الاجتماعية ، فتم صدور مرسوم بانشاء وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٣٩ متضمناً الاسباب والدوافع التى دفعت الحكومه الى انشائها وقد صور ذلك اصدق تصوير فى ديباجة مرسوم انشائها حيث جاء فيها :

" بما أن تطور الحياة فى البلاد يجعل من أمس الضروريات تختص الشئون الاجتماعية باقصى ما يستطاع من العناية اتقاء لخطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتضاربة وعملا على توجيه تلك الشئون اتجاهاً صحيحاً قوياً وسعياً لتحقيق أعلى مستوى لحياة الفرد والأسرة ... وبما أن ذلك كله يقتضى انشاء وزارة تقوم على تلك الشئون تجمع شتاتها وحداتها وتبلغ بها ما ترجوه البلاد من خير ورقى.

وكان الهدف من إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية :

١. معالجة المشكلات الاجتماعية والحد منها .
٢. التخطيط السليم للتغلب على المصاعب ، وتخفيف مشكلات الفئات المحتاجة .

٣. تنظيم العمل الاجتماعى الخيرى وتوجيهه فى المصار الصحيح .

وفى عام ١٩٤٠ تخرجت الدفعة الأولى من الاخصائين الاجتماعيين بعد أن تلقوا المعلومات النظرية ودربوا عملياً على ممارسة الخدمة الاجتماعية ووجدوا أمامهم فرضة عمل داخل وزارة الشئون الاجتماعية ، قادرين على الإشراف على الرعاية الاجتماعية واتيحت الفرصة لبعضهم للذهاب فى بعثات دراسية للدراسات العليا فى أمريكا ، ولكن مع تزايد الجمعيات وتنوع مجالات ظهت مشكلات سوء التنظيم بوجود اكثر من جمعية فى منطقة واحدة لخدمة واحدة مع وجود مشاكل واحتياجات لا تقوم على مواجهتها جهة حكومية أو أهلية . لذلك تحركت الهيئات الاهلية لمواجهة تلك المشكلات .

وفى عام ١٩٤١ أنشئ فى الاسكندرية مكتباً للأبحاث الاجتماعية للاحداث .

وفى عام ١٩٤٢ صدر القانون رقم ١٢٤ خاص بالأحداث المشردين وشمل القانون إضافة فئات كثيرة منها حالات الاطفال المحرومين من الرعاية أو الوقاية أو مجرد التعرض للفساد الخلقى ، والاشتغال بالأعمال التافهة التى تؤدى مستقبلاً للإنحراف .

ويعتبر عام ١٩٤٦ فترة تحول هام بالنسبة لتعليم الخدمة الاجتماعية فى مصر أذ أنشأ معهد للخدمة الاجتماعية للفتيات ، وتحددت فترة الدراسة فيه بثلاثة سنوات يمنح بعدها الدبلوم العالى فى الخدمة الاجتماعية ، وقد طبقت مناهجه فى كل من مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة " المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة حالياً " ومدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية " المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية " ويعد ذلك إعتراف من الدولة بمهنة الخدمة الاجتماعية .

وفى عام ١٩٥٠ انشأت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية داراً للملاحظة يتبع مكتب الخدمة الاجتماعية ، وذلك للرعاية الاجتماعية للاحداث .

وفى عام ١٩٥٠ أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية سلسلة من التشريعات تختص بتقديم المساعدات الاجتماعية ، أهمها اصدار اول قانون للضمان الاجتماعى فى مصر وهو القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠، لمساعدة الفئات من المحتاجين وهم الارامل ذات الاولاد والايتام أو الأطفال الذين لا عائل لهم ، والشيوخ الذين لا مورد لهم .

وقد قامت وزارة الشئون الاجتماعية بالاشراف على مصلحة السجون وإصلاح المجرمين والاشراف على الاحداث والملاجئ والايتام والفقراء والمتسولين والتعاون مع الجمعيات القائمة على البر والاحسان لتحسين إحوال الفلاح ورفع مستوى المعيشة لهم .

ثم قامت الوزارة بأنشاء أول مركز اجتماعى بقرية منيا الحيط بالفيوم للنهوض بالنواحى الاجتماعى بالقرية وحل المشكلات الاجتماعية والصحية والترويحية واحداث تغير فى اتجاهات الافراد وسلوكهم ، كل ذلك من خلال الاقسام الموجودة بالمركز الاجتماعى .

ثم عرفت مصر بعد ذلك مجلس تنسيق الخدمات وانشأ أول مجلس بمدينة الاسكندرية ١٩٥١ وهو السجل الأول لتبادل المعلومات منعاً للازدواج والتكرار ، أما بالنسبة لوزارة الشئون الاجتماعية فقد استمرت سلطة الاشراف على الهيئات الاهلية بحكم مرسوم انشأها الذى قضى بقيامها بالاشراف على الجمعيات والاندية دون تحديد هذا الاشراف ومداه .

وفى ظل الاوضاع الاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة فى المجتمع المصرى قبل عام ١٩٥٢ ، وتدهور أوضاع الغالبية العظمى من الفلاحين والعمل فى القرى والمدن ، وفساد الحياة النيابية ، والصراعات الحزبية ، وتزايد معاناة الجماهير من الفقر والحرمان والجهل ، وانخفاض المستويات الصحية ، وعدم تكافؤ الفرص التعليمية ، وتدهور الأوضاع السكنية ، وتفاقم حدة التباينات الطبقية ، وأمام تقلص نظم الرعاية الاجتماعية التى يوفرها نظام القرابة والهيئات الدينية والمجتمعات المحلية ، والقصور الواضح فى سياسة الدولة نحو التدخل لإصلاح الأوضاع المتردية ، بات واضحاً أنه لابد من هزة قوية ورجة عنيفة داخل المجتمع المصرى ، تعمل على تصحيح الاختلالات القائمة وإعادة التوازن للحياة فى المجتمع المصرى ، وبعد ما حدث من حياة اشتدت على المجتمع المصرى فقرر الضباط الاحرار القيام بثورة عارمة داخل البلاد للقضاء على الظلم والاستبداد والاقطاع والفساد وانهيار العدالة الاجتماعية فى هذه الفترات السابقة ، مما ادى الى قيام ثورة يونيو ١٩٥٢ للقضاء على اشكال الظلم الواقع على المجتمع المصرى بكل أطيافه ، وتحويل الدولة من النظام الأقطاعى الى النظام الاشتراكى ، ومن الملكية الى الجمهورية ، وتغيرت نواحى الحياة المدنية وسياسة الرعاية الاجتماعية بعد ثورة ١٩٥٢ ، وأصدار التشريعات والقوانين التى لها علاقة بالرعاية الاجتماعية للمجتمع المصرى .

فى عام ١٩٥٢ صدر تشريع رقم ١١٨ خاص بجواز سلب الولاية على الصغار من المتولين لأمورهم إذا ثبت عدم صلاحيتهم للولاية عليهم ، والخاص برعاية الأحداث .

وفى عام ١٩٥٢ انشئت مكاتب للتأهيل المهنى ، كما تم إنشاء مؤسستين للتأهيل المهنى واحدة فى القاهرة وأخرى فى الاسكندرية ، كما قامت وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء قسم خاص يشرف على مكاتب ومؤسسات التأهيل المهنى فى مصر ، كما عملت مكاتب للتأهيل المهنى فى كافة المحافظات .

وفى عام ١٩٥٣ تم إنشاء أول مؤسسة للمكفوفين فى الشرق لرعايتهم وتأهيلهم ، وذلك بمنطقة الزيتون عام ١٩٥٣ .

وفى هذه الفترة التى عاشها الشعب المصرى بعد الثورة أصبحت فترة التحول المنهجى فى تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية ، ونظراً لما كان من تدهور فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أثر سئ فى جميع المستويات المعيشية والحياة الاجتماعية عموماً ، وبالتالى فى مستوى الخدمات التى تقدم ، وإلى الحاجة الملحة إلى إعادة البناء بصورة تحقق الخير والرفاهية للمواطنين ، بادرت حكومة ثورة ١٩٥٢ بتكوين لجنة التخطيط القومى التى أنشئت المجلس الدائم للخدمات فى ١٧ / ١٠ / ١٩٥٣ وكان من أهم وظائفه وضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية والتنسيق بينها ، ومتباعة تقويم الخدمات المختلفة ومعاونتها للوصول إلى الكفاية برفع مستوى الاعداد الفنى والتوجيه والإرشاد وضمان مشاركة الشعب فى النشاط الاجتماعى مع إستمرار المتابعة فى تنفيذ المشروعات المقترحة بالتقارير الدورية للجان الدراسية والبحوث ، بالإضافة الى تنسيق جهود النشاط الأهلى والبحث والدراسة لإمكان توسيع هذا النشاط .

وقد تم دمج هذا المجلس عام ١٩٥٧ مع المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى لجنة التخطيط القومى ، التى أنيط بها مسئولية وضع الخطط الازمة لمختلف مجالات الإنتاج والخدمات على مستوى الدولة ، وقد اتجهت السياسة الاجتماعية لحكومة الثورة نحو التوسع فى توفير برامج الرعاية الاجتماعية فى شتى المجالات ، كالتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية ، وحقوق العمال وإمتيازات الرعاية المهنية ، وتنظيم عمل الجمعيات الخيرية وغيرها . وفى إطار ذلك صدرت العديد من التشريعات الاجتماعية فى هذا المجالات .

وفى عام ١٩٥٤ أنشئ الإتحاد العام لرعاية الأحداث ليشرف على شئون الأحداث المنحرفين والمشردين والمعرضين للإنحراف والتشرد – ويقوم بالبحوث والتخطيط العام لرعاية الاحداث .

وحدث فى هذه النرحلة صدور مجموعة من التشريعات منها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ويعتبر هذا القانون الاساس التنظيمى الاول لعمليات تنظيم المجتمع فى ميدان النشاط الأهلى ، ونظم القانون علاقة الدولة بالهيئات الاهلية من جميع النواحى ، وأدى هذا إلى اهتمام الوزارة بوجود عملية تنسيق بين الهيئات على مستوى الأحياء وظهور مجال الهيئات فى الأسكندرية عام ١٩٥٣ ثم القاهرة ، وكانت تقوم هذه المجالس بالمهام التخطيطية والتنسيقية كما تم إنشاء الوحدات المجمعة ١٩٥٤ وفى هذه المرحلة بدأ تكوين المنظمات النوعية مثل الجمعية العامة لمكافحة التدرن ١٩٥٣ ، واتحاد هيئات رعاية ذوى العاهات ١٩٥٥ ، كما انشئ المجلس الاعلى

لتنظيم الاسرة وفى هذه الفترة صدر قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . ولقد نص القانون على انساء الاتحادات الاقليمية والاتحادات النوعية مادة ٨٣ على ان تعمل الاتحادات الاقليمية على مستوى المحافظات ولا يجوز انشاء أكثر من اتحاد اقليمي واحد على مستوى المحافظة ، وتعمل الاتحادات النوعية على مستوى الجمهورية " المستوى القومى " ولا يجوز إنشاء أكثر من إتحاد نوعى واحد فى ميدان الخدمة أو الرعاية الواحدة على مستوى الجمهورية وتكون لهذه الاتحادات الشخصية الشخصية الاعتبارية وتتألف جمعياتها العمومية من ممثلى الجمعيات والمؤسسات الأعضاء بها ، اما مجلس ادارة هذه الاتحادات فيتكون من ممثلى تلك هذه الجمعيات والمؤسسات وممثلى الجهات الادارية المختصة من بعض المهتمين بالرعاية الاجتماعية ، كما نص القنون فى المادة ٨٥ على انشاء إتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تكون له الشخصية الاعتبارية ويشكل مجلس إدارته بقرار من رئيس الجمهورية ، ويضم هذا المجلس ممثلين عن الاتحادات النوعية والاقليمية والجهات الادارية المختصة وعددا من المهتمين بالسائل الاجتماعى ويكون لوزير الشئون الاجتماعية رئاسة المجلس وينص النظام الداخلى للاتحاد على كيفية ادارته وتنظيم اعماله ، ويصدر بهذا النظام قرار من الشئون الاجتماعية ، وقد عدل بعد ذلك القانون رئيس الاتحاد العام من الشخصيات العامة .

وفى أطار هذه السياسة الاجتماعية الجديدة سعت الحكومة إلى توفير الرعاية الصحية المجانية للجميع ، وتوسعت فى إقامة المستشفيات العامة فى المدن ، والوحدات الصحية فى القرى والمناطق النائية التى كانت محرومة منها ، بالاضافة إلى برامج التأمين الصحى ، وفى المجال التعليمى اهتمت الحكومة ببناء المدارس فى جميع انحاء البلاد ، وألغت جميع الرسوم الدراسية ، وتحملت الدولة فى سبيل مجانية التعليم نفقات مالية باهظة ، وفى المجال العمالى سعت الحكومة لتوفير فرص العمل أمام الجميع ، والتزمت بسياسة تعيين جميع الخرجين ، وأنشأت وزارة القوى العاملة لتنفيذ هذه السياسة ، كما أصدرت العديد من التشريعات الخاصة بحقوق العمال ومشاركتهم فى الإدارة والارباح ، والحماية من الفصل التعسفى ، وحقوقهم فى الرعاية الصحية والأجازات مدفوعة الاجر . وأصدرت كذلك العديد من التشريعات المنظمة للعلاقة بين العمال وأصحاب العمل فى القطاع الخاص ، وقامت بتدعيم النقابات العمالية لضمان الدفاع عن الحقوق والمكاسب العمالية فى القطاعين العام والخاص ، وفى مجال التأمينات الأجتماعية نذكر منها :

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ للتأمينات الاجتماعية الذى اتاح للعامل العديد من المزايا التأمينية ، مثل تطبيق نظام المعاشات فى التأمينات الاجتماعية ، وتطبيق التأمين الصحى وتأمين البطالة ، وأصبح الأشتراكات فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ملزماً ، والأخذ بنظام المعاشات مدى

الحياة بدلا من نظام تعويض الدفعة الواحدة ، ضرورة حماية الاسرة أقتصادياً بعد وفاة المؤمن عليه أو سجنه من خلال بعض الشروط التى حددها القانون .

وقد صدر القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ للتأمينات الاجتماعية الذى اتاح للعامل العديد من المزايا التأمينية مثل تطبيق نظام المعاشات فى التامينات الاجتماعية وتطبيق التأمين الصحى وتأمين البطالة ، وأصبح الاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ملزماً ، الأخذ بنظام المعاشات مدى الحياة بدلا من نظام تعويض الدفعة الواحدة ، ضرورة حمياة الاسرة أقتصاديا بعد وفاة المؤمن عليه أو سجنه من خلال الشروط التى حددها القانون

وكما صدر القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمينات والمعاشات لموظفى الدولة المدنين وقد حدد هذا القانون فئات الموظفين المستفيدة من نظام المعاشات وطريقة الاشتراك ، وكيفية استثمار هذه الاموال فى صندوق يخصص لذلك .

وفى هذا الشأن صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائميين .[٦]

وقد وضعت هذه الفترة التى اسست على النظام الاشتراكى قوانين اطلق عليها قوانين يوليو الإشتراكية سنة ١٩٦١ وتتلخص هذه القوانين فى :

- قانون خاص بتوزيع نسبة من أرباح النشاط الأقتصادى على العاملين فيه " المشاركة فى الأرباح " .
- قانون يحدد حد أعلى للمرتبات والأجور فى الشركات والهيئات والجمعيات " تكافؤ الفرص "
- قانون بإشراك العاملين فى مجالس الإدارة " الكفاية والعدالة : تأكيد ملكية الشعب / ضمان سير الأنتاج فى الطريق المرسوم نحو الزيادة / المشاركة الفعالة فى رسم السياسة الأنتاجية "
- قانون استكمال مشروعات التأمين .
- قانون إشراك القطاع العام بنسبة لا تقل عن ٥٠ % فى رأس المال شركات القطاع الخاص .
- قانون تحديد حد أقصى لملكية لأفراد فى أسهم بعض الشركات المساهمة .
- قانون معدلاً لقانون الإصلاح الزراعى (١٠٠ فدان) .
- قانون تحديد ساعات العمل للعمال فى المؤسسات " ٤٢ ساعة أسبوعياً / ٧ ساعات يومياً . " مزيد من الراحة – عدد أكبر من العمالة " .

- قانون التأمينات الاجتماعية " معاشات الشيخوخة والوفاة / ثم التأمين الصحى والبطالة " [٧].

وفى هذه الفترة أيضاً اهتمت الدولة بالبحوث الاجتماعية وأنشئت هيئات خاصة بها كالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ومكتب البحوث التابع للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فضلاً عن مكاتب ملحقة بالوزارات والمصالح والهيئات المختلفة .

كما أنشئ المجلس الأعلى لرعاية الشباب ليشرف على شئون الشباب والهيئات المتصلة به – كالكشافة والأندية ومراكز ورعاية الشباب والساحات الشعبية ، والمعاهد الرياضية والاجتماعية المختلفة .

ثم جاء ميثاق العمل الوطنى فى ٢١ مارس سنة ١٩٦٢ وحدد الأسس التى يسير عليها المجتمع لتحقيق أهداف الشعب – فكانت أبوابه العشر :

- دستور يحدد معالم الطريق وليرسم خطوات المستقبل .
- إن غاية الإنتاج الحقيقية هى توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله .
- كما حدد الحقوق الأساسية للمواطنين فى عبارة :
  - تكافؤ الفرص " وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية" يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها .

١. حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية " علاجاً ودواء " مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بثمن مادى ، ولابد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .
٢. حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه .
٣. حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته وإستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه .
٤. أن التأمينات ضد الشيخوخه وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا أدوارهم فى النضال الوطنى وحان الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

وكما عنى الميثاق بتحديد الحقوق الأساسية التى تجعل من الرعاية والحماية حقاً لكل فرد تجاه الدولة تكلفه فى تنظيماتها وتشريعاتها ، فقد حدد بعض مجالات الرعاية الاجتماعية وكفلها بحيث توجه كل أجهزة الخدمات فى الدولة إلى وضع الأسس الكافية لتحقيقها وذلك فيما يلى :

- أن الطفولة هى صانعة المستقبل ، ومن واجب الاجيال العاملة أن توفر لها مايمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .
- إن الرأة لابد أن تتساوى بالرجل ، ولابد أن تسقط الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة .
- أن مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيماً أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المختلفة من العلل التى تعانى منها مجتمعنا زمناً طويلاً . كذلك فإن هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الأحساس بالجمال فى حرية الإنسان الفرد الحر .
- إن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .
- إن القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان نابعة قادرة على هاية الإنسان ةعلى إضاءة حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .
- تكافؤ الفرص – حرية الإنسان الفرد – إنهاء سيطرة الطبقة الواحدة – إزالة التصادم الطبقى الذى يهدد الحرية الفردية للمواطن ، بل ويهدد الحرية الكاملة للوطن الواحد .

وفى هذه الفترة أصدر قانون خاص بالتأمينات الأجتماعية للعاملين بالقطاع الحكومى وغير الحكومى ، وهو القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى أمتدت به مظلة التأمينات على كافة العاملين الدائمين والمؤقتين وعمال التراحيل والموسمين وعمال الشحن والتفريغ تحت إشراف الهيئة العامة للتأمينات الأجتماعية التى أصبحت تباشر أنواع التأمينات المختلفة : تأمينات اصابة العمل ، التأمين الصحى ، التأمين ضد البطالة ، تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

وهكذا اتجهت المسيرة القومية والثورية إلى إرساء قواعد العدالة والمساواة وانتشرت الرعاية فى مجالات اتصلت بكل أنشطة الحياة فى نوعيات تتكامل مع بعضها البعض فى نسج متكامل تخدم كل منها الاخرى ، وتحقق الغاية التى يسعى إليها الإنسان الحر فى وطن حر .

ورغم أن محتوى الأيديولوجية الاشتراكية ومنجزاتها حقق انسجاماً وتناسباً مع متطلبات الجماهير ، إلا أن الممارسات الخاصة بالتطبيق تركت فجوة بين الفكر الموجه والأيديولوجية

السياسية لنظام الحكم ، وبين وعى الجماهير ومدى استفادتهم الفعلية من هذه المنجزات ، ويرجع ذلك إلى فشل القيادات فى التفاعل الإيجابى مع الجماهير من ناحية ، وسلبيات ممارسات التطبييق من جهة أخرى ، وكانت مثيرة الثورة فى هذه المرحلة فى حاجة ماسة إلى عملية مراجعة وتصحيح المسار والأفادة من خبرات الممارسة ، وتوسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية ، ومع حدوث حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ قد حالت دون تحقيق مثل هذه العملية الجراحية فى جسد الثورة .

وقد فرضت الهزيمة العسكرية للقوات المصرية فى ١٩٦٧ على القيادة وتوجيه الجانب الأكبر من اهتمامها لإعادة إحياء الكرامة المصرية والعربية ، وتكريس معظم إمكانات البلاد لبناء القوات المسلحة ، والمجهود الحربى لإعداد البلاد ولإزالة اثارالعدوان ، وتحرير الأراضى الختصبة ، وفى إطار ذلك تم تقليص الإنفاق الحكومى على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، وتوقف العديد من البرامج والشروعات لعدم توافر الاعتمادات المالية ، وتفاقمت المشكلات الادارية ، وقد أنصب الاهتمام الأساسى للسياسة الأجتماعية خلال فترة ما أطلق عليه النكسه فى إبقاء الأوضاع على ما هو عليه ، وعدم التوسع فى أى برامج اجتماعية جديدة ، وتوجيه الجانب الأكبر لرعاية المهاجرين من مدن القناة وأسرهم وكذلك رعاية المجندين وأسرهم . وفى إطار ذلك بدأت تتدهور مستويات خدمات الرعاية الاجتماعية فى الصحة والتعليم والإسكان والمواصلات ، والخدمات البديلة بالإضافة إلى النقص فى السلع الغذائية وظهور طوابير الأنتظار أمام المجمعات الأستهلاكية ، ومع ارتفاع الأسعار وتدنى الدخول تزايدت صور معاناة الإنسان المصرى ، وخيم على البلاد جو كئيب يعكس حالة من اليأس والإحباط وعدم الثقة بالنفس نتيجة للاحتلال وحملات التشكيك الخارجية من جانب ، وتردى الأوضاع الاقتصادية ومظاهر الخوف والإرهاب من الممارسات القمعية لمراكز القوى فى الداخل من جانب اخر ، ومع ذلك ظلت البلاد متماسكة بفعل القيادة المسئولة عن البلاد فى تلك الفترة العصيبة التى مر بها الشعب المصرى ، التى سعت خلال هذه الفترة الحرجة إلى القيام ببعض الإصلاحات لتصحيح المسار الأقتصادى والسياسى للثورة بقدر ما تسمح به ظروف الحرب وطبيعة المرحلة التى تمر بها البلاد ، وقد تمثل ذلك فى برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ .

انتهزت جماعات كبار ملاك الأراضى وعناصر الرجوازية القديمة ، التى كانت الثورة قد تقلصت نفوذها من قبل ، فرصة هذه الاصلاحات ووجدت فى إطارها الظروف مهيأة للحصول على بعض الامتيازات التى تؤمن بها مصالحهم ، وبدأ ذلك واضحاً فى قانون الأصلاح الزراعى الثالث عام ١٩٦٩ ، وكذلك فى إعادة انتخابات الاتحاد الأشتراكى العربى ، كما سعى

كبار أعضاء جماعة البيروقراطيين إلى تأمين امتيازاتهم فى بناء السلطة من خلال تحقيق مكاسب شخصية تدعم أوضاعهم المادية مستفيدين فى ذلك من ظروف الحرب ، واتجاه النظام فى تعيين القيادات للاعتماد على" أهل الثقة " بصورة أكبر من أهل الخبرة ، وفى إطار هذه الظروف توفى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى ٢٧ سبتمبر عام ١٩٧٠ ، وتولى قيادة البلاد نائبه محمد أنور السادات .

وخلال هذه الفترة التى عاشتها مصر ظل الاقتصاد المصرى يعانى من الركود والانهيار نتيجة لتوقف برامج التنمية وتوجيه كافة الإمكانات للمجهود الحربى ، وعلى أثر ذلك تزايد تدهور أوضاع المرافق العامة والخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية التى توفرها الحكومة بصفة عامة ، وفى إطار ذلك تزايد الاعتماد على الخدمات الأهلية والنشاط الأهلى وخاصة الجمعيات الأهلية ، التى تزايدت أعداداها واتسع نشاطها فى إطار تشجيع من الدولة ، بهدف تدعيم المشاعر الدينية لتحقيق تماسك المجتمع ، كما تدعمت أشكال المساعدات المتبادلة وصور الرعاية فى إطار علاقات القرابة والجيرة ، وذلك للتخفيف على صور المعاناة التى كانت تتعرض لها الغالبية من الأسر وخاصة القرى والمناطق الشعبية ، ويؤكد تزايد هذه الاشكال من المساعدات الطبيعية التضامنية للعلاقات الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية للشعب المصرى (وخاصة بين أبناء طبقة الفلاحين والعمال وذويهم من الموظفين) فى مواجهة الشدائد والمحن أو الظروف الصعبة التى يتعرضون لها .

أثناء فترة ما بعد حرب أكتوبر١٩٧٣ أصبح المناخ مهياً لتوجيه الاهتمام نحو الإصلاح الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى البلاد ، وباتت الدعوة للإصلاح تتردد داخل وخارج البلاد ، وكان الانفتاح أحد الأهداف الاساسية لبرنامج العمل الذى قدمته الحكومة فى إطار ما عرف باسم ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ ، وأصبحت سياسة الأنفتاح الأقتصادى استراتيجية رسمية للدولة فيما بعد .

وفى هذه الفترة التى تعد من أهم الفترات التى شهدتها مصر وهى فترة الأنفتاح الاقتصادى والرأسمالى ، فقد تم إعادة تعمير مدن القناة ، كما بدأ بناء الكثير من المدن السكنية (مدينة السادات ، مدينة ١٥ مايو ، مدينة العاشر من رمضان) ، كما أعلنت الدولة عن الثورة الخضراء وتوفيراً للأمن الغذائى وتم تحسين مساحات كبيرة من الأاضى ورفع مستوى أنتاجية المحاصيل ، ولكن برغم كل هذه الأنتطلاقات فإن الرؤية كانت بهزوزة وغير واضحة ، فقبل توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل كان من الصعب على إى إنسان فى مصر أن يتنبأ بشكل المستقبل وتحديد ملامح واضحة لخطة التنمية ، وهل أقتصاد مصر أقتصاد حرب أم سلام

؟ فكان من الصعب التفكير فى المستقبل أو التخطيط بوضوح حتى جاءت أتفاقية السلام ليضع نهاية لهذا القلق باختفاء شبح الحرب وتحقيق السلام الدائم العادل ، بالإضافة إلى مصر تحملت من الخسائر المادية والأعباء خلال ثلاثين عاماً مضت مالم تتحمله الأمة العربية كلها ، وخسرت مصر ما يزيد عن أربعين ألف مليون جنيه ، واتفاقية السلام تجنب مصر المزيد نت الخسائر والأعباء المادية .

وكان علينا أن نتطلع إلى أفاق وانتطلاقات المستقبل نحو التنمية الشاملة تحقيقاً للتقدم الذى هو حلم كل مصرى ، وترجع الخطوة الأولى فى سياسة الانفتاح الاقتصادى إلى صدور القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ الخاص باستثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة ، ثم صدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، وهكذا دخل الأنفتاح الاقتصادى حيز التنفيذ ، وأصبح سياسة رسمية للدولة .

وقد فتح القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالاستيراد والتصدير الباب على مصراعيه لنشاط القطاع الخاص

، وإذا كانت سياسة الانفتاح (الاستهلاكى فى الأساس) قد أدت إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة معدلات الإستهلاك بصفة عامة ، فإنها عملت على استنزاف موارد البلاد ، ومن ثم عانت الفئات محدودة الدخل من التضخم وارتفاع الأسعار ، وتزايد التطلعات الأستهلاكية .

وفى إطار تردى الأوضاع وتزايد صور الرعاية والضغوط والأقتصادية على الفئات محدودى الدخل ، وفقدان الأمل فى إمكانية تحسين الأحوال فى الداخل أصبح التطلع لفرص العمل فى الخارج هو الأمل الوحيد أمام أعضاء هذه الفئات ، بينما ظلت الغالبية تعانى من أثار التضخم والارتفاع المستمر فى الأسعار ، وتتزايد صور معاناتها فى تأمين مستويات ملائمة من الدخول ، والحصول على الخدمات وصور الرعاية فى مجالات التعليم والصحة والإسكان وغيرها .

وصدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمينات الاجتماعية الموحد حيث استهدف هذا القانون معالجة بعض أوجه القصور التى كشف عنها التطبيق العملى للقوانين السابقة ، وما تمخض عن ذلك فروق فى المزايا التأمينية ، رغم التشابه فى أسس التمويل والتوظيف للعاملين فى الحكومة والمؤسسات العامة ، وشركات القطاع العام ، وسعى هذا القانون إلى توحيد نظامى التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات فى نظام موحد تنتفع من كافة فئات العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والاستثمارى .

كما صدر فى هذا الشأن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالتأمينات الاجتماعية للمصريين العاملين فى الخارج وهو يعطى للمصريين العاملين فى الخرج الذين يبلغون طبقاً لبعض

التقديرات نحو خمسة ملايين ، مواطن الحق فى الاشتراك فى هذا النوع من التأمين على سبيل الأختيار وليس الأجبار ، حيث يوفر القانون للمشتركين فيه تأمينا ضد الشيخوخة والعجز والوفاة وخاصة الذين ليس لديهم وظائف فى مصر تتيح لهم حماية تأمينية .

وصدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بنظام التأمين الاجتماعى الشامل (معاش السادات) والذى قضى فى مادته الخامسة بمنح معاش يسمى معاش السادات لكل من بلغ سن الخامسة والستين ولم يستحق معاشاً فى أى من القوانين السابقة التى تختص بالتأمينات الاجتماعية ، ورغم ضألة المعاش إلا أنه سد نقصاً كان قائماً فى ظل القوانين السابقة للتأمينات الاجتماعية .

وفى هذا مرت الرعاية الاجتماعية بمراحل عديدة تغيرت فيها الرعاية الاجتماعية حتى أن وصلت إلى صورتها التى نرها فى الوقت الحالى فقد عرض الباحث تتطور الرعاية الاجتماعية داخل المجتمع المصرى من خلال حقبة زمنية بدأت من عام ١٩٣١ (الفترة التى حكمت مصر بنظام الملكية) مروراً بثورة يونيو ١٩٥٢ التى تعاقب تغيير للرعاية الاجتماعية بشكل جزرى وهذه الفترة حكمت بنظام جمهورى بفكر اشتراكى ومرورا بعام ١٩٧١ توفى الزعيم جمال عبد الناصر وتولى مقاليد الحكم الرئيس الراحل محمد أنور السادات وكانت الفترة التى عبرتها مصر فى تلك الفترة هى فترة الرأسمالية وتغيرت أشكال الرعاية الاجتماعية حتى وصلت الى شكلها التى نراه الان .

وجاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتعبر عن المطالب الشعبية ، والتى نادت بالعدالة الاجتماعية والكرامة الأنسانية ، وذلك نتيجة تدهور أشكال الرعاية الاجتماعية فى الفترات السابقة ، ومن ثم أدركت القيادة السياسية فى تلك الفترة من أصدار مجموعة من القوانين التى أدت إلى رضا فئات كبيرة من الشعب المصرى ، منها قانون الحد الأدنى للأجور (القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤) الذى ساعد قطاع كبير من المجتمع المصرى فى رفع مستوى الدخل لديهم ، ورفع مستوى المعيشة .[٨]

إن تطور أوضاع الرعاية الاجتماعية فى المجتمع المصرى فى اتجاه تحقيق دولة الرفاهية ، التى يتوفر فى إطارها حياة كريمة للقطاعات العريضة من الجماهير ، يتحررون فيها من صور الألام وأشكال المعاناة يتطلب تغيير جزرى فى سياسات الإصلاح الاقتصادى ، وتحقيق تنمية معتمدة على الذات ، مع تدخل من جانب الدولة لوضع الضوابط الكفيلة بمنع الاستغلال والقضاء على الفساد ، وإقرار العدالة الاجتماعية ، حيث لا يمكن توفير صور الرعاية الاجتماعية الشاملة فى أى مجتمع إلا من خلال اقتصاد قوى ، وعدالة اجتماعية ، وهما جناحاً الحياة الكريمة فى المجتمعات التاريخية بغض النظر عن أنظمتها السياسية ، ومذاهبها الأيديولوجية .

وفى ضوء ما سبق من فكر سريع وشامل عن تاريخ الرعاية الاجتماعية داخل المجتمع المصرى نوضح أن الرعاية الاجتماعية تمس الفرد والجماعة وتتعلق بالحاجات الاساسية والبيولوجية للفرد وهى الغذاء والكساء والسكن كما تتضمن الحاجات الأساسية للحياة فى المجتمع وهى التعليم والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعى وتظهر سمات هذه الرعاية فى صورة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وفى التنظيم الاجتماعى كالأسرة والأقتصاد والتربية ، وتتشكل فى مؤسسات تعليمية واجتماعية وصحية وأنتاجية .... ألخ

شكل رقم (١)

رسم توضيحى يوضح ميادين عمل الرعاية الاجتماعية

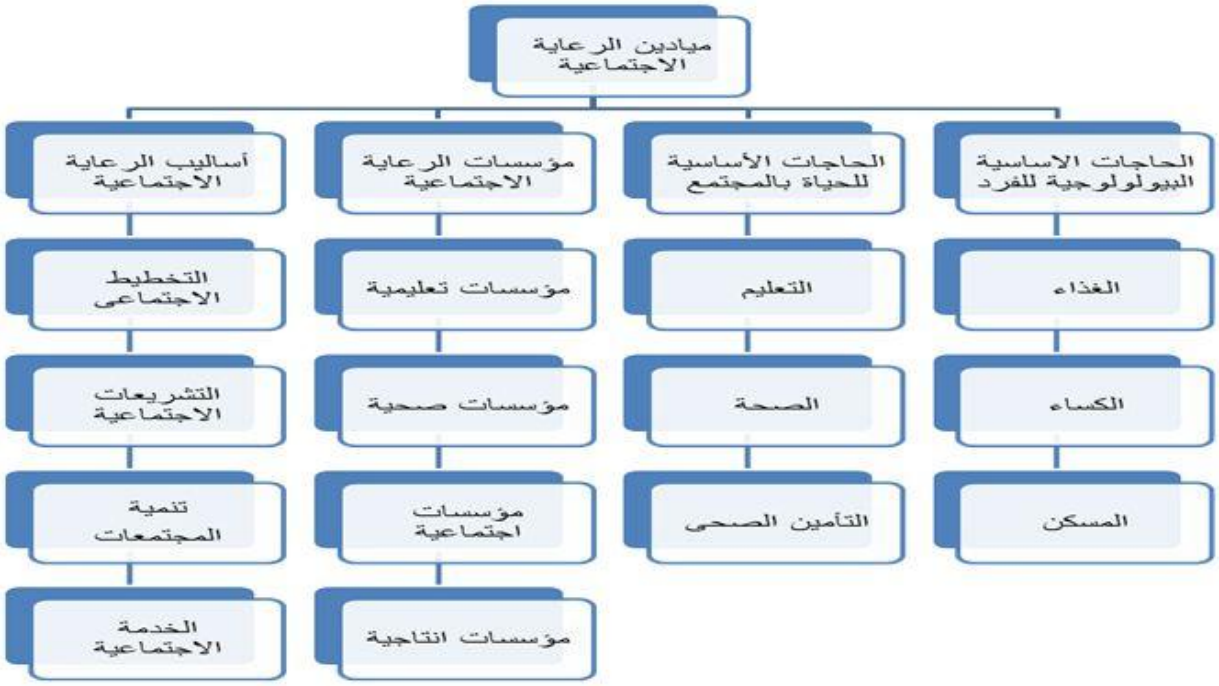

الرعايه الاجتماعيه فى مجال التعليم :

واقع التعليم فى المجتمع المصرى :

يعتبر التعليم ركيزة أساسية لملاحقة التطور حيث تمثل العملية التعليمية استثماراً للموارد البشرية لأنها تزود الانسان بالقيم الدينية والسلوكية إلى جانب المعرفة المهنية والتخصصية فى شتى المجالات بما يمكن الإنسان من المساهمة فى بناء المجتمع . وفى إطار ذلك أولى المجتمع المصرى التعليم أهمية كبيرة واعتبره قضية قويمة تستحق أولوية مطلقة إيماناً منه بأن النهوض بالتعليم هو نقطة البداية الصحيحة فى أى إصلاح يستهدف إقامة مجتمع قادر على مواجهة تحدياته .

ولقد أهتمت الدولة بالتعليم القبل الجامعى ، وأصبح الدستور المصرى يكفل حق التعليم المجانى الإلزامى لكل الأطفال المصريين من سن ٦ إلى ١٥ عاماً ، وتنص التشريعات على أن " تعليم الطفل يهدف إلى تكوينه علمياً وثقافياً وروحياً وتنمية شخصيته ومواهبه ، وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى أمكاناتها ، بقصد إعداد الأنسان المؤمن بوطنه وبقيم الخير والحق والأنسانية وتزويده بالقيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التى تحقق انسانيته وكرامته وتساعده على تحقيق ذاته ، وانتمائه لوطنه ، والأسهام بكفاءة فى مجالات الإنتاج والخدمات لأستكمال التعليم العالى ، وذلك على أساس من تكافؤ الفرص " ٩

لذلك سعت الدولة إلى تطوير نظم التعليم فى شتى المراحل ليشمل جوانب متعددة كالمعارف والأفكار والتكنولوجيا أخذة فى اعتبارها تحديات القرن الحادى والعشرين والمتغريات الإقليمية والدولية ، ولذا فقد بلغت موازنة قطاع التعليم عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ ل ٤٠.٣ مليار جنيه نصيب التعليم قبل الجامعى (بدون التعليم الأزهرى) ، و١٣.٥ مليار نصيب التعليم الجامعى (بدون التعليم الأزهرى) .١٠

ولقد أصبحت قضية استثمار الطاقات العقلية المبدعة والمحافظة عليها ورعايتها ، أصبحت من القضايا الملحة في مجتمعنا المعاصر ، فبلادا ًعديدة وفي مقدمتها سويسرا واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا .... وغيرها، لا تملك ثروات مادية تذكر ومع ذلك فإنها تقف في مصاف الدول الصناعية التي يعتد بها ، وقد وصلت لذلك لما تقوم به من حسن رعاية لمواهبها وفائقيها في المراحل العمرية المختلفة، والاستخدام الأمثل للقدرات الإبداعية لدى أفرادها بما يحقق ازدهار وتنمية المجتمع11.

لذا فإن الاهتمام بالطلبة الفائقين والمتميزين يعد أحد الموضوعات الهامة التي تضعها المناطق التعليمية – في الدولة المختلفة – نصب أعينها وتتنافس فيما بينها للوصول للأفضل في هذا الجانب ، حيث يوجد اهتمام بتكامل الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتربوية، والاهتمام بالأنشطة المدرسية التي تبرز قدراتهم وميولهم وملكاتهم الخاصة وإعطائهم الحرية في اختيار النشاط الذي يرغبون فيه، وتوفير فرص لعمل أنشطة مصاحبة للمواد الدراسية والعلمية، وتكريم تلك الفئة لتحفيزها على مزيد من التقدم والابتكار وحث زملائهم على الاقتداء بهم.

ولما كانت الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية يتمحور اهتمامها في العنصر الأساسي والمورد الهام لتنمية المجتمع وهو الإنسان، الذي قيض الله أن يوجد على هذا الكوكب وأن يستمر في العيش وينشر معه العمران١٢ وتهتم الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية بالإنسان كفرد، وكعضو في جماعة، وكمواطن في مجتمعه المحلي والعام، في إطار عملها بمجالات الرعاية

الاجتماعية المختلفة، فمن المتعارف عليه أن مهنة الخدمة الاجتماعية تحتل مركزاً متميزاً بالنسبة لغيرها من المهن العاملة في نطاق الرعاية الاجتماعية ١٣ ، فالمهنة لها أسهاماً واضحا في تطوير وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية ، حيث تساهم الخدمة الاجتماعية في صياغة سياسة الرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنفيذها ١٤.

والمدرسة كمؤسسة اجتماعية من أهم مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، وتعود أهمية المدرسة في أنها الأداة الأساسية لدفع عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تمثل إحدى أدوات المجتمع في التنمية ، ويعتبر الأخصائي الاجتماعي المدرسي ركيزة أساسية في تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية المدرسية ، سواء تولى هذه المسئولية بطريق مباشر أو بالتعاون مع غيره من الزملاء والمدرسين بالمدرسة ، وتهتم الخدمة الاجتماعية المدرسية بالعناية وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمتفوقين والموهوبين من الطلاب ١٥ .

ومن خلال ما سبق سيتم توضيح نبذة عن رعاية المتفوقين والموهوبين فى مصر :

لقى الموهوبين والمتفوقين في مصر اهتماماً كبيراً منذ بدايات القرن التاسع عشر، عندما قام " محمد علي" بتجميعهم وإرسالهم في بعثات خارجية إلى أوروبا لدراسة العلوم الحديثة والتزود بالخبرات المتقدمة في مختلف الفنون والصنائع، والأخذ بأسباب الحضارة الغربية، وكان المصلح الاجتماعي " رفاعه الطهطاوي" على رأس أول بعثة منها إلى فرنسا عام ١٨٢٦م وقد أصبح هؤلاء المبعوثون ومنهم الشيخ " محمد عبده ، وعلي مبارك" بمثابة الأساس فيما بعد لعمليات التنوير والتحديث ونهضة مصر.

وقام " إسماعيل القباني" في عام ١٩٣٢م بإنشاء بعض الفصول التجريبية الملحقة بمعهد التربية والتي تحولت فيما بعد إلى مدرسة نموذجية بحدائق القبة عنى فيها بتطبيق مبادئ التربية الحديثة ومراعاة الفروق الفردية، وكان التعليم فيها قائماً على التدريس بطريقة المشروع، كما أنشأ " القباني" بعض الأندية الصيفية للموهوبين والمتفوقين ثقافياً واجتماعياً ورياضياً وفنياً .

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م حظيت فئات ثلاث من الموهوبين والمتفوقين بالرعاية التعليمية، وهم بحسب ترتيب أسبقية الحصول على الخدمات التعليمية التي تتناسب واستعداداتهم: المتفوقين تحصيلياً ، والمتفوقون في الفنون الأدائية " الباليه والموسيقى"، والمتفوقون رياضياً .١٦

وقد ظهرت فكرة إنشاء مدرسة مستقلة للمتفوقين عام ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، وبدأت بفصول ملتحقة بمدرسة المعادى الثانوية فى العام الدراسى ١٩٥٥ / ١٩٥٦ بصفة مؤقته إلى أن تم تشييد مدرسة المتفوقين بعين شمس عام ١٩٦٠ وأصبحت مدرسة مستقلة من جميع محافظات الجمهورية .[١٧]

كما بدأ عام ١٩٦٠ إنشاء فصول خاصة بالمتفوقين ببعض المدارس الثانوية بمحافظة القاهرة، ثم امتدت هذه الفصول إلى المحافظات المختلفة، ذلك التماساً لدمج المتفوقين مع زملائهم العاديين، وتجنباً للمشكلات الناجمة عن عزلهم وإقامتهم الداخلية بمدرسة المتفوقين، وكان من بين شروط الالتحاق بها ألا يقل مجموع الطالب عن ٨٥% وألا يكون قد سبق رسوبه في أي صف من صفوف المرحلة الإعدادية، كما استحدث شرط آخر عام ١٩٩٦م وهو ضرورة اجتياز الطالب المتقدم للالتحاق سواء بمدرسة المتفوقين أو بفصولهم بالمدارس العامة اختبارات المقدرة العقلية العامة، والتفكير الإبداعي الذي يعقد له امتحان مركزي.

كما افتتحت أول فصول إعدادية للموهوبين في الباليه عام ١٩٥٨م وكانت ملحقة بمعهد التربية الرياضية بالجزيرة ، ثم انتقلت إلى مبنى المعهد العالي للسينما عام ١٩٦٢م ثم إلى أكاديمية الفنون بالهرم عام ١٩٦٧م.

وقد أنشئ المعهد العالي للموسيقى " الكونسرفتوار" عام ١٩٥٩م بالزمالك ونقل عام ١٩٦٢م إلى أكاديمية الفنون، ويلتحق به الموهوبون موسيقياً ممن يجتازون اختبارات القبول، ويقضون تسع سنوات إعدادية وثانوية، يستكملون بعدها دراستهم الجامعية بالمعهد.

وفى عام ١٩٩٢ م أنشئت أول مدرسة إعدادية ثانوية للموهوبين رياضياً في مدينة نصر، وتلتها مدرسة أخرى بمدينة الإسماعيلية تابعة لوزارة الشباب، وعدة مدارس عسكرية رياضية تابعة لوزارة الدفاع، وتخضع جميعاً للإشراف التعليمي من وزارة التربية والتعليم.

والجدير بالذكر أن رعاية الموهوبين والفائقين في مصر تلقى دعم أهلي من جانب المواطنين، ففي تقرير " بجريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٦م" حول تميز مدرسة المتفوقين التجريبية النموذجية بعين شمس لمدة خمسون عاماً من تاريخ إنشائها، وفي دراسة تتبعية لخريجيها بأن نسبة ٩٥% منهم حاصلين على الماجستير والدكتوراه في تخصصاتهم وتقلدوا أعلى المناصب في المجالات المجتمعية المختلفة، كما أشار التقرير أن ميزانية وزارة التربية والتعليم لهذه المدرسة لا تكفي إلا المأكل فقط (فالإقامة فيها داخلية للطلاب)، أما دعم الأنشطة واحتياجات الطلاب ورعايتهم تتم بالمشاركة المجتمعية والجهود الأهلية، حيث يوجد بالمدرسة "٣٦" جماعة للأنشطة ويشارك جميع الطلاب في المسابقات الفنية والثقافية والرياضية على مستوى المحافظة و الجمهورية.

ونتيجة الاهتمام البالغ لوزارة التربية والتعليم بالتخطيط للتوسع لأنشاء مدارس لرعاية المتفوقين والموهوبين على مستوى القطر المصرى ، وقد جاء القرار الوزارى رقم (٣٦٩) بتاريخ ١١/

١٠ / ٢٠١١ م والذى قرر أنشاء مدارس مصرية تسمى " مدارس المتفوقين الثانوية فى العلوم والتكنولوجيا "

تتبع وزارة التربية والتعليم المصرية ، والتى تعد طفرة تعليمية داخل مدارس التعليم العام ، وتهدف المدرسة المشار إليها في القرار الوزاري على النحو الأتى :

١. رعاية المتفوقين والموهوبين والاهتمام بقدراتهم .
٢. تطوير استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات لتطوير العملية التعليمية .
٣. الاهتمام بترسيخ القيم الروحية والتربوية وتعميق قيم التسامح والانفتاح على العالم .
٤. فتح المجال أمام القدرة الكامنة الإبداعية للطلاب .
٥. تدريس المناهج المتطورة في العلوم والرياضيات والتكنولوجيا .[١٨]

وتعد المدرسة من الكيانات التعليمية الراقية في مصر من حيث القيمة التعليمية والاجتماعية والعلمية فلابد من أن ينفذ بها خدمات رعاية اجتماعية تواكب فكر الطلاب المتفوقين الموجودين داخل المدرسة ، وهى من المدارس التى يقيم بها الطلاب أقامة كاملة خلال فترة الدراسة ، ومن خلال ذلك يتم عرض مجموعة من البيانات الأحصائية التى توضح الأتى :

جدول (٤) يوضح

عدد الفصول والمدارس المخصصة للموهوبين رياضياً خلال عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ .

الفئة	مدارس	فصول	بنين	بنات
حلقة التعليم الأعدادى	٣٠	١٤٤	٢٢٩٨	١٢١٢
المرحلة الثانوية	٣٥	١٦٥	٢٣٥٣	١٢٣٣
الجملة	٦٥	٣٠٩	٤٦٥١	٢٤٤٥

جدول (٥) يوضح

عدد المدارس والفصول المخصصة للمتفوقين أكاديمياً للعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ .

الفئة	مدارس	فصول	بنين	بنات
مدارس STEM	٢	٣٣	٤٥٠	٣٦٠
مدرسة المتفوقين بعين شمس	١	١٢	٢٨٨	–
الجملة	٣	٤٥	٧٣٨	٣٦٠

وفى ضوء كل ما سبق يتضح أن الرعاية الاجتماعية للمتفوقين هدفاً ضرورية فى تطوير البرامج المقدمة للمتفوقين ، ومن ثم تنعكس هذه البرامج على فكر المتفوقين وتطوير رؤيتهم المستقبلية ، وتساهم فعالية خدمات الرعاية الاجتماعية للمتفوقين فى زيادة المهارات الحياتية وزيادة جوانب المعرفة فى شتى المجالات ، كما تساهم فى توضيح وتنفيذ الاستراتيجيات الأربع للتعليم من خلال التقرير الذى أصدرته اللجنة الدولية التى أنشأتها منظمة اليونسكو فى عام ١٩٩٣م حول " **التعليم ذلك الكنز المكنون** " الذى حرره جاك ديلور ، وحدد فيها الاستراتيجات الاربع وهى تعلم لتعرف ، وتعلم لتعمل ، وتعرف لتكون ، وتعلم لتعيش وتتعايش (١٩)، كما اوضحنا تطور الرعاية للمتفوقين والموهوبين فى مدارس التعليم العام المصرية ، منذ بداية القرن التاسع عشر حتى الأن .

المراجع المستخدمة :

١. ماهر أبو المعاطى على : الاتجاهات الحديثة فى الرعاية والخدمة الاجتماعية ، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية ، العدد الثانى والثلاثون .
٢. محمد إبراهيم عبد النبى: الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة النصر ، ٢٠٠٨ .
٣. عبد الخالق محمد عفيفى : الرعاية الاجتماعية بين الماضى والحاضر ، مكتب عين شمس للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
٤. احمد خاطر : الخدمة الاجتماعية (نظرة تاريخية ، مناهج ، ممارسة ، مجالات) ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ .
٥. عبد الفتاح عثمان ، محمد حسين إسماعيل وأخرون : مقدمة فى الخدمة الاجتماعية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٦. محمد سيد فهمى : الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعى ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٢ .
٧. يحيى الجمل : الإشتراكية العربية ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٨
٨. الجريدة الرسمية : العدد ٢ مكرر (أ) ، السنة السابعة والخمسون ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ٢٠١٤ .
٩. وزارة التربية والتعليم : الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ ، التعليم المشروع القومى لمصر ، القاهرة .
١٠. مجلس الوزراء - تقرير دورى يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاز القرار - السنة السابعة العدد (٦٨) مارس ٢٠١٣ .
١١. رمضان القذافي: رعاية الموهوبين والمبدعين ، المكتب الفني الحديث ، الإسكندرية، ، ١٩٩٦
١٢. عبد الحليم رضا عبد العال: السياسة الاجتماعية – أيدلوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
١٣. مدحت فؤاد فتوح: الخدمة الاجتماعية – مدخل تكاملي ، القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٩٢.
١٤. عبد الحليم رضا عبد العال: الخدمة الاجتماعية المعاصرة ، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٠ .
١٥. سيد أبو بكر حسانين: الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٩م .
١٦. عبدالمطلب أمين القريطي: سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم ، دار الفكر العربى ، ط٣ ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ١٢٢ .
١٧. توفيق الحديدى : تجربة مدرسة المتفوقين فى ج.م.ع ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩.
١٨. وزارة التربية والتعليم ، القرار الوزارى رقم ٣٦٩ ، القاهرة ، ٢٠١١ .

١٩. جاك ديلور وأخرون : التعلم ذلك الكنز المكنون ، اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٩